مداخلة معالي محافظ بنك الكويت المركزي في الدورة الاعتيادية (49)
لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
بعنوان: أطر تعزيز صلابة أمن الفضاء الإلكتروني في القطاع المالي
(تجربة بنك الكويت المركزي)
17 سبتمبر 2025 – تونس*

أصحاب المعالي والسعادة
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني في مستهل هذه المداخلة أن أعبر عن بالغ الشكر والتقدير لجمهورية تونس الشقيقة على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، ولأخي معالي محافظ البنك المركزي التونسي على التنظيم المتميز لهذه الاجتماعات، الأمر الذي يعكس ما عُرف عن تونس من حفاوة ورقي. كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر كذلك إلى صندوق النقد العربي على جهوده المتواصلة في الإعداد والتنظيم وإثراء جدول الأعمال بأوراق عمل رصينة.

الحضور الكريم

يسعدني أن أشارككم اليوم في مناقشة أحد أهم الملفات التي باتت تتصدر الأجندة العالمية للبنوك المركزية والجهات الرقابية، وهو ملف الأمن السيبراني.

* مداخلة معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون في الدورة الاعتيادية (49) لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي عقد في تونس بتاريخ 17 سبتمبر 2025.

لقد أصبح الأمن السيبراني اليوم قضية مركزية في صلب الاستقرار المالي. فمع اتساع الاعتماد على الفضاء الإلكتروني والتحول الرقمي في إدارة الأنشطة المصرفية والمالية، تتزايد المخاطر والتهديدات التي قد تطال سلامة الأنظمة المصرفية واستمرارية الخدمات الحيوية وثقة المتعاملين.

ودائمًا ما تؤكد المنظمات الدولية المعنية على تنامي مثل هذه المخاطر مع اتساع استخدام التطبيقات التكنولوجية في المجالي المالي والمصرفي، فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره حول الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر 2024 إلى أن التطورات التكنولوجية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، تحمل فرصًا كبيرة لتعزيز الكفاءة والرقابة على الأسواق، لكنها في الوقت نفسه تفتح المجال أمام مخاطر جديدة، من أبرزها تزايد مخاطر الأمن السيبراني والتلاعب بالسوق، بما في ذلك الاحتيال والتضليل الإعلامي عبر الوسائط الرقمية. وشدد التقرير على أن هذه المخاطر، إذا لم تُعالج ضمن أطر رقابية منسقة، قد تتحول إلى تهديد مباشر للاستقرار المالي العالمي، الأمر الذي يفرض على البنوك المركزية والجهات الرقابية مضاعفة جهودها لتعزيز الصلابة السيبرانية والتصدي لهذه التحديات.

ومن هذا المنطلق، جعل بنك الكويت المركزي من تعزيز صلابة أمن الفضاء الإلكتروني أحد مرتكزاته الاستراتيجية، عبر حزمة متكاملة من المبادرات والسياسات التي يمكن إبرازها من خلال المحاور التالية:

أولاً: الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني

حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع، والسعي المتواصل للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع

المصرفي والمالي. فقد أصدر البنك في فبراير 2020 الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي الكويتي، والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل لتعزيز حصانة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر السيبرانية، وتنسيق الجهود لترسيخ مستويات الحماية من تلك المخاطر. وقد تضمن الإطار ستة ركائز:

- الأولى: تتمثل في وضع آلية عمل وتحديد مهام واختصاصات أعضاء فريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي ومسؤولياتهم، في إطار يضمن سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وعدم تضارب المصالح.
- الثانية: تدعو إلى إعداد وتجهيز استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفي، تتضمن المبادئ الأساسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية، والاستجابة للحوادث والتعافي منها، وإدارة الأزمات، ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، ورفع مستوى النضج السيبراني، بالإضافة إلى التطوير والتحسين المستمر والتعاون وتبادل المعلومات.
- الثالثة: توجه إلى إعداد دليل متطلبات ومعايير أمن المعلومات الواجب الالتزام بها من قبل البنوك المحلية، يغطي الضوابط الأمنية الأساسية بشكل مفصل، في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، وتأمين البنى التحتية التكنولوجية، والعمليات، والتعامل مع الأطراف الخارجية، وحماية أنظمة الدفع الإلكترونية.
- الرابعة: تدعو إلى تقديم خطة تقييم جاهزية القطاع المصرفي للهجمات السيبرانية، حيث يتعين على البنوك تقديم هذه الخطة بهدف الارتقاء بمستويات الحماية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المصرفي.
- الخامسة: تلزم بإعداد خطة لإدارة الأزمات المرتبطة بالهجمات السيبرانية في القطاع المصرفي، متضمنة آلية لتنفيذها وإدارتها وتعزيز كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي في الاستجابة للمخاطر، مع وضع تصور شامل لآلية الاستجابة

للحوادث والإجراءات الواجب اتخاذها، وآلية التبليغ، ومصـــفوفة لقياس أثر المخاطر المحتملة.

- الســـادســـة: تتطلب وضـــع آلية للتعامل والإبلاغ وتبادل المعلومات بين البنوك حول التهديدات والحوادث السـيبرانية، وإنشـاء منصـة لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات وفق أعلى المعايير والمقاييس العالمية.

وتتوافق هذه الخطوة بإصدار الإطار الاستراتيجي المذكور للأمن السيبراني مع ما شدد عليه صـــنـدوق النقـد الـدولي في ورقتـه الفنيـة (مـارس 2025) حول Strengthening Cybersecurity: Lessons from the Cybersecurity Survey، والـتي أوضـحت أن غياب الاسـتراتيجيات الوطنية أو القطاعية للأمن السـيبراني يمثل أحد أبرز التحديات القائمة في القطاع المالي، مؤكدًا أن وضع استراتيجية واضحة يعد شرطًا أساسيًا لتعزيز الصلابة السيبرانية للنظام المالي.

ثانيًا: بناء القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني

وانطلاقًا من أن العنصر البشري هو خط الدفاع الأول، أطلق بنك الكويت المركزي في عام 2018 برنامج "قادة الأمن السيبراني" ضمن مبادرة "كفاءة" المصرفية، بالشراكة مع معهد الدراسـات المصـرفية في دولة الكويت وبالتعاون مع أعرق مؤسـسـات التدريب العالمية. وقد تواصـــل تطوير البرنامج على مدى الســـنوات، حيث أُطلقت نســـخته الخامســـة في مايو 2025 بمشـــاركة نخبة من الكوادر الوطنية، ليكون رافدًا مســـتمرًا لتأهيل العاملين في القطاعين المالي والمصـرفي وكذلك القطاعات الحيوية الأخرى بالدولة، وبما ينسـجم مع رؤية الكويت 2035.

ولم تقتصر الجهود على هذا البرنامج، بل امتدت لتشمل ما يلي:

- تنظيم دورات تدريبية متخصصة وورش عمل في مجالات أمن المعلومات، واختبارات الاختراق، والاستجابة للحوادث السيبرانية، استهدفت العاملين في البنوك المحلية ومقدمي خدمات الدفع.
- إطلاق برامج مشتركة مع مؤسسات دولية لتعزيز تبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات العالمية.
- إعداد برامج تأهيلية وطنية لرفع جاهزية وحدات الأمن السيبراني داخل البنوك، مع إلزام المؤسسات الخاضعة للرقابة بتخصيص موظفين معتمدين ومعنيين حصريًا بإدارة المخاطر السيبرانية.
- إشراك الكفاءات الوطنية في التمارين السيبرانية الإقليمية والدولية، بما في ذلك اختبارات المحاكاة والفعاليات السيبرانية التنافسية (الهاكاثونات) ، لتطوير الجاهزية العملية وتعزيز تبادل المعلومات.

وبهذه الإجراءات، أسس بنك الكويت المركزي لبيئة مؤسسية تركز على الاستثمار في العنصر البشري، باعتباره الركيزة الأهم لضمان مرونة النظام المالي وقدرته على مواجهة التهديدات المتزايدة في الفضاء الإلكتروني.

ثالثًا: تحصين البنية التحتية للمدفوعات

هذا وقد عمل بنك الكويت المركزي على تحديث البنية التحتية الوطنية للمدفوعات عبر مسار زمني متدرج يعكس التزامه بالمعايير الدولية، من أبرز محطاته ما يلي:

- 2004: إطلاق نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب) وفق نموذج التسويات الآنية الإجمالية (RTGS) وبما يتماشى مع معايير البنية التحتية لأسواق المال (BIS/PFMIs).
- 2015: تدشين نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات، بما وفر تسويات أسرع وأكثر أمانًا مقارنةً بالنظام اليدوي السابق.
- 2018: إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني، التي أرست متطلبات رقابية واضحة في مجالات الأمن السيبراني والحوكمة واستمرارية الأعمال.
- 2021: تطوير نظام كاسب وربطه عبر شبكة (CBK-Net) الآمنة، مع اعتماد معيار (ISO 20022) العالمي للرسائل المالية وتطبيق أحدث تقنيات التشفير.
- 2022: إدخال نظام المدفوعات الخليجية (آفاق) لدعم التعامل بالعملات المحلية وتسهيل المقاصة والتسويات المالية بين البنوك المركزية الخليجية.
- 2023-2025: التوسع في ساعات عمل أنظمة المدفوعات والمقاصة، لتعمل حتى في عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية.
- 2024: إطلاق خدمة الدفع الآني "ومض" عبر التطبيقات المصرفية للتحويلات المالية على مدار الساعة.
- 2025: إدخال رموز الغرض من التحويلات المالية كآلية لتحسين الكفاءة والشفافية في أنظمة الدفع الوطنية.

وبذلك، تمكّن بنك الكويت المركزي من ترسيخ منظومة مدفوعات عصرية عالية الأمان والمرونة، تشكل اليوم شريانًا رئيسيًا للنظام المالي والاقتصاد الوطني.

رابعًا: تعزيز الإطار الرقابي لمقدمي خدمات الدفع

كما وسّع بنك الكويت المركزي نطاق التعليمات الرقابية لتشمل متطلبات صارمة تتعلق بالأمن السيبراني، وحوكمة المخاطر، واستمرارية الأعمال. وضمن ذلك، أصدر بنك الكويت المركزي في مايو 2023 تعليمات لتنظيم الدفع الإلكتروني التي تنظم نشاط مقدمي خدمات الدفع وخدمات النقود الإلكترونية، وتضع متطلبات ملزمة في الحوكمة، وإدارة المخاطر، والأمن السيبراني، وحماية العملاء.

خامسًا: تشجيع الابتكار الأمني

وفي إطار رؤية بنك الكويت المركزي لتشجيع الابتكار، يسعى مركز الابتكار "ولوج" الذي تم تدشينه في عام 2023 إلى لعب دور فعّال في دفع عجلة الابتكار وتحويل الأفكار إلى حلول ملموسة من خلال إتاحة الموارد وتعزيز ثقافة التجريب وتنمية التعاون بين التخصصات المختلفة بما يُثري النظام البيئي للابتكار. ومن خلال مركز الابتكار، فتح بنك الكويت المركزي المجال لتجربة التقنيات الجديدة في بيئة تنظيمية تجريبية. وقد شمل ذلك حلولاً متقدمة وتقنيات ابتكارية في مجالات التشفير حيث سجل البنك المركزي أول ملكية فكرية خاصة له خلال عام 2025 في مجال التشفير، وحماية البيانات، والكشف عن الاختراقات. كما أتاح المركز للشركات الناشئة والقطاع الخاص طرح حلول ابتكارية تسهم في تعزيز الأمن السيبراني في القطاع المالي.

وفي هذا الإطار، أطلق البنك المركزي من خلال مركز الابتكار في أبريل 2025 برنامج تسريع مبادرات "درع الاحتيال" (Fraud Shield) لتطوير حلول مبتكرة للكشف والوقاية، واختبارها في بيئة تنظيمية تجريبية (Sandbox).

ومن خلال هذا التوجه، يتمكن بنك الكويت المركزي من الموازنة بين تشجيع الابتكار وتعزيز الأمن السيبراني، ليجعل من الابتكار أداة داعمة للاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي في مواجهة التحديات المستقبلية.

الحضور الكريم،

إن هذه الجهود المتعددة – من الأطر التنظيمية، إلى بناء القدرات، إلى التعاون الإقليمي والدولي – تمثل منظومة متكاملة تعزز صلابة النظام المالي وترفع من جاهزيته لمواجهة التحديات. وهي لا تنفصل عن مؤشرات الاستقرار المالي التقليدية، بل تكملها وتدعمها، لتجعل من الأمن السيبراني ركنًا موازيًا لها في تقييم قوة ومتانة النظام المالي. ومن هذا المنطلق، فإننا مدعوون جميعًا إلى مواصلة التعاون لتأمين فضاء إلكتروني أكثر صلابةً وقدرةً على مواجهة المخاطر المستقبلية.

وفي الختام، أجدد شكري العميق لجمهورية تونس الشقيقة على استضافتها الكريمة، ولأخي معالي محافظ البنك المركزي التونسي على ما بذله من جهد ورعاية لهذا الاجتماع، متمنيًا لاجتماعنا هذا كل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،